التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي **سبتمبر 2024**

المؤشر الخليجي يسجل مكاسب ملحوظة بفضل تحسن معنويات الأسواق العالمية...

أنهت معظم أسواق الأسهم الخليجية تداولات شهر سبتمبر 2024 على ارتفاع نتيجة لتأثرها بمكاسب الأسواق المالية العالمية خلال النصف الثاني من الشهر. وجاء هذا النمو الذي شهدته معظم فئات الأصول على مستوى العالم بعد خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة بوتيرة أكبر من المتوقع بمقدار 50 نقطة أساس، وذلك في إطار مساعيه لإحراز تقدم على صعيد توفير الدعم اللازم للاقتصاد. ومن المتوقع أن يساعد خفض تكاليف التمويل الأغلبية العظمى من القطاعات، كما يتوقع أن يعزز الاستثمارات. من جهة أخرى، لم يكن لتصاعد القضايا الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط سوى تأثيراً محدوداً على الأداء.

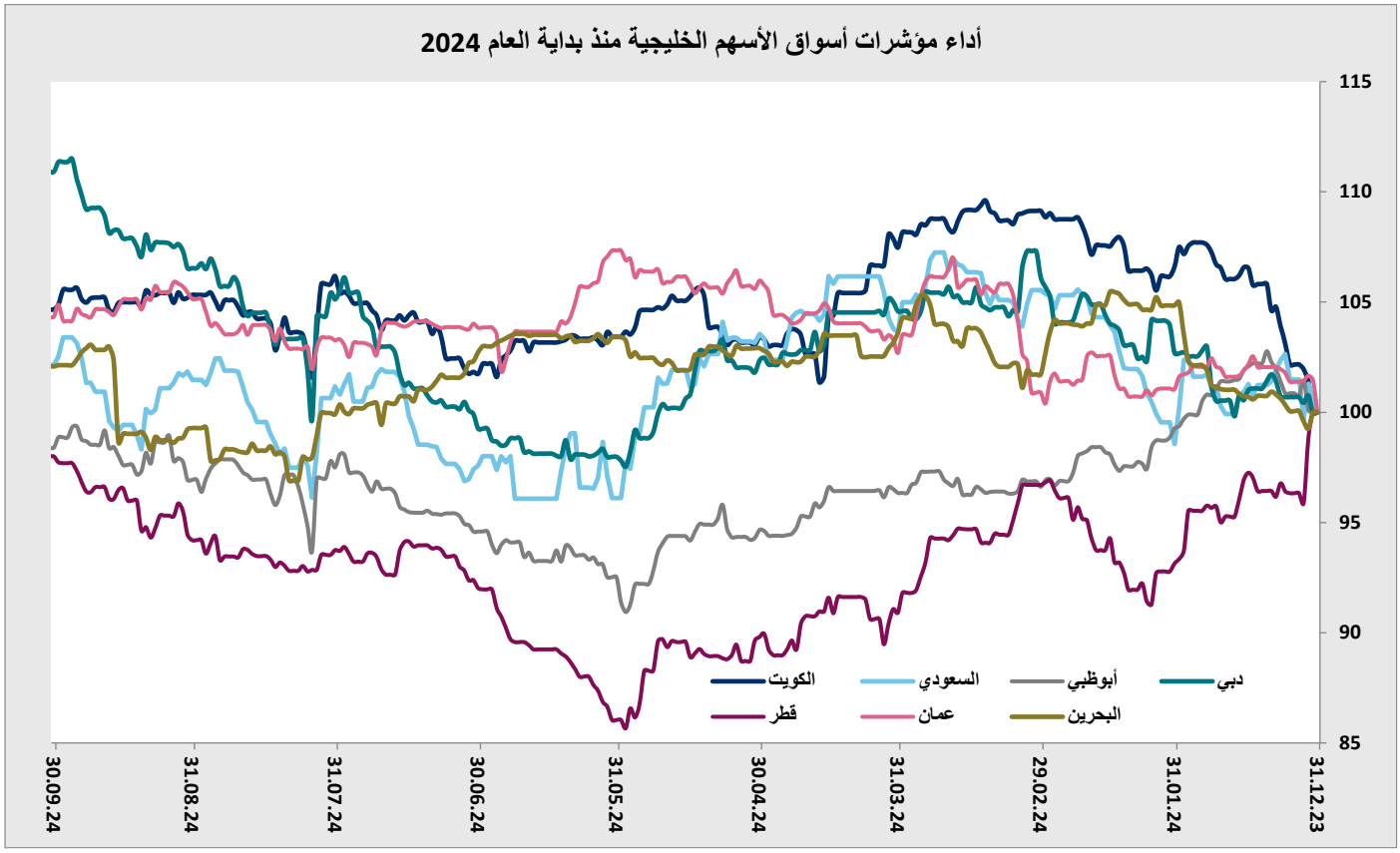

المصدر : بحوث كامكو إنفست

وسجل مؤشر مورجان ستانلي الخليجي مكاسب بنسبة 1.2 في المائة خلال الشهر، مما يعكس الأداء الإيجابي لخمس من أصل سبع بورصات في المنطقة. وكانت دبي هي السوق الأفضل أداء خلال الشهر، إذ بلغت مكاسبها 4.1 في المائة، تلاها قطر والبحرين بمكاسب بلغت نسبتها 4.0 في المائة و2.8 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، شهد المؤشر العام للسوق السعودية (تاسي) مكاسب هامشية بنسبة 0.7 في المائة، بينما شهدت بورصتي عمان والكويت تراجعاً هامشياً. وساهمت المكاسب التي تم تسجلها خلال شهر سبتمبر 2024 في تعويض خسائر مؤشر مورجان ستانلي الخليجي المسجلة منذ بداية العام 2024، ليسجل خسائر بنسبة 0.2 في المائة فقط. **وضمن الأسواق الخليجية، ارتفع مؤشر العام لسوق دبي المالي بمعدل ثنائي الرقم بلغ 10.9 في المائة، والذي يعد الأكبر على مستوى المنطقة، تلاها الكويت وعمان بمكاسب أقل بنسبة 4.7 في المائة و4.2 في المائة، على التوالي.**

أما على صعيد أداء قطاعات السوق المختلفة لهذا الشهر، فقد أنهت معظمها تداولات شهر سبتمبر 2024 في المنطقة الخضراء. وجاء كلا من مؤشري قطاع المرافق العامة وقطاع الأدوية في الصدارة بمكاسب بلغت نسبتها 10.6 في المائة و7.5 في المائة، على التوالي، في حين شهد مؤشر قطاع التجزئة ارتفاعا بنسبة 5.2 في المائة. وشهدت القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة

مثل قطاع البنوك والطاقة تراجعات شهرية بنسبة 0.3 في المائة و1.5 في المائة، على التوالي، في حين كان مؤشر قطاع التأمين وهو أكبر الخاسرين نسبة 7.6 في المائة من قيمته. من حيث الأداء حتى الآن في العام 2024، حقق قطاع المرافق مكاسب صحية بلغت 33.9 في المائة، في حين كان قطاع الطاقة هو المتراجع الأكبر بنسبة 7.9%.

أما على المستوى العالمي، شهدت معظم الأسواق الرئيسية أداءً إيجابياً في سبتمبر 2024 مما أدى إلى تسجيل مؤشر مورجان ستانلي العالمي لمكاسب للشهر الخامس على التوالي بنسبة 1.7 في المائة. ويعكس هذا النمو تسجيل مؤشر ستاندرد أند بوزر 500 لمكاسب شهرية بنسبة 2.0 في المائة، بالإضافة إلى النمو الجيد الذي شهده مؤشر الأسواق الناشئة. إذ ارتفع مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة بنسبة 6.4 في المائة خلال الشهر مما يعكس بصفة رئيسية نمو بورصة الصين بنسبة 17.4 في المائة، وذلك على خلفية اعلان البنك المركزي في الصين عن عدد من المبادرات الهادفة لإنعاش القطاع العقاري، وضخ سيولة في السوق، بالإضافة إلى بعض التدابير الأخرى التي تهدف إلى دعم اقتصاد البلاد بصفة عامة. من جهة أخرى، تراجع أداء المؤشرات الأوروبية في ظل انخفاض مؤشر ستوكس 600 هامشياً بنسبة 0.4 في المائة نتيجة للبيانات الاقتصادية الضعيفة التي صدرت مؤخراً. أما على جانب السلع، سجلت أسعار النفط الخام انخفاضاً حاداً بنسبة 8.9 في المائة خلال الشهر، بينما سجل الذهب والغاز الطبيعي مكاسب قوية.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	7,708.7	(1.4%)	3.1%	135.9	4.9	13.2	1.0	2.9%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	6,153.9	4.2%	12.1%					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	6,276.7	3.4%	12.7%					
الكويت - مؤشر السوق العام	7,136.3	(0.6%)	4.7%					
السعودية	12,226.1	0.7%	2.2%	2,693.9	37.4	20.3	2.4	3.6%
أبوظبي	9,425.5	1.5%	(1.6%)	777.4	8.2	17.1	2.7	2.1%
دبي	4,503.5	4.1%	10.9%	205.5	2.0	8.7	1.4	5.4%
قطر	10,614.1	4.0%	(2.0%)	170.3	2.3	11.8	1.4	4.0%
البحرين	2,012.8	2.8%	2.1%	90.8	0.1	7.9	0.7	3.6%
عمان	4,710.3	(0.8%)	4.3%	23.6	0.2	12.1	0.9	5.3%
إجمالي الأسواق الخليجية				4,097.6	55.0	17.3	2.1	3.4%

المصدر : بحوث كامكو إنفست

الكويت

أنهى مؤشر السوق العام لبورصة الكويت تداولات شهر سبتمبر 2024 على تراجع هامشي بنسبة 0.6 في المائة عند 7,136.3 نقطة. وجاءت الأسهم ذات رؤوس الأموال الكبيرة في صدارة الأسهم المتراجعة بصفة رئيسية، بما في ذلك البنوك، إذ شهد مؤشر السوق الأول انخفاضاً بنسبة 1.4 في المائة بنهاية شهر سبتمبر 2024 وذلك على خلفية تراجع أداء معظم الأسهم المدرجة ضمن المؤشر. وسجل كلا من مؤشري السوق الرئيسي 50 والسوق الرئيسي مكاسب شهرية بنسبة 4.2 في المائة و3.4 في المائة، على التوالي. أما من حيث الأداء منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه، ما تزال جميع قطاعات السوق في المنطقة الخضراء، إذ ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 12.7 في المائة، يليه ارتفاع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 12.1 في المائة، في حين بلغ معدل نمو مؤشر السوق العام ومؤشر السوق الأول نسبة 4.7 في المائة و3.1 في المائة، على التوالي.

وظل الأداء الشهري لقطاعات السوق مختلطاً خلال الشهر. فعلى جانب الرابحين، احتل مؤشر قطاع الرعاية الصحية مركز الصدارة في سبتمبر 2024 بتسجيله لمكاسب بلغت نسبتها 6.6 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع التأمين وقطاع العقار بنمو بلغت نسبته 6.2 في المائة و2.4 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، شهد قطاع التكنولوجيا أكبر انخفاض بنسبة 9.5 في المائة، تبعه كلا

من مؤشري قطاع الصناعة وقطاع المرافق العامة، بتسجيلهما لخسائر شهرية بنسبة 4.6 في المائة و3.3 في المائة، على التوالي. وتعزى مكاسب قطاع الرعاية الصحية بصفة رئيسية إلى ارتفاع سعر سهم عيادة الميدان بنسبة 10.1 في المائة. أما أداء مؤشر قطاع التأمين فقد تلقى دعماً نتيجة للمكاسب التي سجلها سهم مجموعة الخليج للتأمين بنسبة 18.5 في المائة وسهم الشركة الأولى للتأمين التكافلي بنسبة 17.0 في المائة. أما تراجع مؤشر قطاع التكنولوجيا فيعزى إلى انخفاض سعر سهم شركة الأنظمة الآلية، السهم الوحيد المدرج ضمن مؤشر القطاع. أما مؤشرات الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل البنوك، فقد انخفضت إثر الأداء الضعيف لأسهم معظم البنوك، مما يشير إلى الضعف الموسمي وبعض عمليات جني الأرباح بعد ارتفاع الأسعار خلال الفترة السابقة. أما على صعيد قطاع الاتصالات، فقد سجلت جميع الأسهم المدرجة ضمن المؤشر مكاسب هامشية خلال الشهر.

وجاء في صدارة الأسهم الرابحة لهذا الشهر سهم شركة مينا العقارية الذي ارتفع بأكثر من الضعف خلال الشهر، تبعه كلا من سهمي شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية وشركة العقارات المتحدة بمكاسب بلغت نسبتها 80.0 في المائة و78.7 في المائة على التوالي. أما على صعيد الأسهم المتراجعة، جاء سهم شركة اكتتاب القابضة في الصدارة بتسجيله لخسائر شهرية بنسبة 15.7 في المائة، تبعه كلا من سهمي أجيليتي ومجموعة عربي القابضة بتراجع بلغت نسبته 14.5 في المائة و13.2 في المائة، على التوالي.

وعلى صعيد أنشطة التداول، ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة خلال الشهر بنسبة 66.4 في المائة ليصل إلى 8.2 مليار سهم في سبتمبر 2024 مقابل 4.9 مليار سهم تم تداولها في أغسطس 2024. كما ارتفع إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال الشهر بنسبة 31.2 في المائة ليصل إلى 1.5 مليار دينار كويتي مقابل 1.1 مليار دينار كويتي في أغسطس 2024.

السعودية

السوق المالية تداول

سجل المؤشر العام للسوق السعودية (تاسي) مكاسب للشهر الرابع على التوالي في سبتمبر 2024 على خلفية التوقعات المتعلقة بأرباح الشركات عن فترة الربع الثالث من العام الحالي الصراع الجيوسياسي في المنطقة أثر على معنويات المستثمرين. ووصل المؤشر القياسي إلى ذروته مغلقاً عند 12,374.3 نقطة في 27 سبتمبر 2024، إلا أنه اتجه نحو الانخفاض خلال معظم الفترة المتبقية من الشهر لينهي تداولاته بمكاسب هامشية بنسبة 0.7 في المائة، مغلقاً عند 12,226.1 نقطة، والذي يعد أعلى إغلاق يسجله المؤشر منذ مايو 2024. وساهم هذا النمو الشهري في تعزيز مكاسب المؤشر منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه ودفعه إلى المنطقة الإيجابية ليسجل نمواً بنسبة 2.2 في المائة. وخلال الشهر، قرر البنك المركزي السعودي، مؤسسة النقد العربي السعودي، خفض معدل اتفاقية إعادة الشراء (الريبو) بمقدار 50 نقطة أساس إلى 5.50 في المائة، وخفض معدل إعادة الشراء المعاكس (الريبو العكسي) أيضاً بمقدار 50 نقطة أساس إلى 5.0 في المائة. وتم اتخاذ هذه الخطوة لمواكبة التدابير التي اتخذها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي خفض سعر الإقراض الرئيسي بمقدار 50 نقطة أساس في أول اجراء من نوعه منذ العام 2020، منهياً بذلك سياسات التشديد النقدي التي بدأها في مارس 2022.

وكان أداء المؤشرات القطاعية ايجابياً ورجحت كفة القطاعات الرابحة في سبتمبر 2024. وجاء مؤشر قطاع المرافق العامة في الصدارة بتسجيله لنمو بمعدل ثنائي الرقم بلغت نسبته 12.5 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع التطبيقات وخدمات التقنية وقطاع الإعلام بتسجيلهما لمكاسب بنسبة 10.6 في المائة و6.7 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، سجل مؤشر قطاع التأمين أكبر انخفاض بنسبة 6.7 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع الخدمات التجارية والمهنية وقطاع الطاقة بنسبة 3.0 في المائة و2.9 في المائة، على التوالي. ويعود فضل تسجيل قطاع المرافق العامة لمكاسب هذا الشهر بصفة رئيسية إلى ارتفاع سعر سهم شركة أكوا باور بنسبة 17.4 في المائة. أما الأداء الجيد لمؤشر قطاع الاتصالات فقد جاء بدعم من ارتفاع سعر سهم شركة اتحاد عذيب للاتصالات بنسبة 5.5 في المائة، في حين تصدر قائمة الأسهم الرابحة ضمن قطاع التطبيقات وخدمات التقنية سهم شركة علم الذي ارتفع بنسبة 16.1 في المائة، هذا إلى جانب ارتفاع سعر سهم شركة بحر العرب لأنظمة المعلومات بنسبة 13.8 في المائة. وبالانتقال

إلى قطاع الطاقة، انخفض سعر سهم أرامكو بنسبة 3.0 في المائة خلال الشهر. وتراجعت أسهم البنوك الكبرى ايضاً مثل سهم مصرف الإنماء بنسبة 8.7 في المائة بينما خسر كلا من سهمي البنك السعودي الفرنسي وبنك الرياض نسبة 5.6 في المائة و3.4 في المائة من قيمتهما، على التوالي. في المقابل، ارتفع سعر سهم بنك البلاد بنسبة 2.3 في المائة خلال الشهر.

الامارات

سجل مؤشر فوتسي ابوظبي نمواً بنسبة 1.5 في المائة في سبتمبر 2024 بعد انخفاضه بنسبة 0.6 في المائة بنهاية شهر أغسطس 2024، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 9,425.49 نقطة. وساهمت هذه الزيادة الشهرية في تقليص معدل تراجع المؤشر منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه إلى 1.6 في المائة. ومال أداء المؤشرات القطاعية العشرة هامشياً لصالح الرابحين، إذ سجلت ستة مؤشرات مكاسب بينما شهدت المؤشرات الأربعة المتبقية خسائر شهرية. وسجل مؤشر قطاع المرافق العامة أعلى معدل مكاسب على مستوى المؤشرات خلال الشهر، مسجلاً قفزة قوية بنسبة 26.5 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 10,051.72 نقطة. وتعزى هذه المكاسب إلى القفزة بنسبة 26.5 في المائة التي شهدها سعر سهم شركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة) خلال الشهر. وسجل مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية ثاني أكبر معدل نمو شهري خلال الشهر، إذ ارتفع بنسبة 12.1 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 16,097.61 نقطة فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تسجيل سهم مجموعة أغذية لمكاسب بنسبة 12.2 في المائة. وتبعه مؤشر قطاع العقارات، بتسجيله نمواً بنسبة 3.4 في المائة بعد أن قفز سعر سهم شركة الخليج للاستثمار بنسبة 86 في المائة خلال الشهر.

سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي ارتفاعاً بنسبة 4.1 في المائة، مواصلاً بذلك نموه للشهر الرابع على التوالي، ومحققاً أكبر مكاسب شهرية على مستوى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي في سبتمبر2024، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,503.48 نقطة. ودفع الأداء الشهري مكاسب مؤشر سوق دبي المالي منذ بداية العام 2024 إلى مركز الصدارة على مستوى الأسواق الخليجية بنمو بلغت نسبته 10.9 في المائة. وعلى صعيد المؤشرات القطاعية، سجلت 7 من أصل 8 قطاعات نمواً خلال الشهر. وكان النمو واسع النطاق، وذلك على الرغم من أن نمو المؤشرات ذات الثقل الوزني الكبير مثل المؤشر المالي (+3.6 في المائة) والعقارات (+3.1 في المائة) كان له الفضل في تعزيز الأداء العام للمؤشر في سبتمبر 2024. وشهد مؤشر قطاع الاتصالات قفزة قوية بنسبة 11.1 في المائة، مسجلاً أعلى معدل نمو لهذا الشهر، وتبعه كلا من مؤشري قطاع السلع الاستهلاكية والمرافق العامة، بتسجيلهما نمواً بنسبة 5.7 في المائة و5.2 في المائة، على التوالي. ويعزى نمو المؤشرات المالية بصفة رئيسية إلى المكاسب التي سجلتها البنوك والشركات المالية ذات الثقل الوزني الكبير، بما في ذلك بنك دبي التجاري (5.9) وبنك المشرق (5.5 في المائة).

قطر

سجلت بورصة قطر مكاسب للشهر الرابع على التوالي في سبتمبر 2024. وأنهى مؤشر بورصة قطر تداولات الشهر مغلقاً عند 10,614.1 نقطة، مسجلاً مكاسب شهرية بنسبة 4.0 في المائة. وارتفع المؤشر القياسي في كافة جلسات التداول تقريباً خلال الشهر بدعم من عدد من العوامل، أهمها قيام مصرف قطر المركزي بخفض سعر الفائدة بمقدار 55 نقطة أساس، ومبادرة مجموعة بنك قطر الوطني لإعادة شراء أسهم البنك بقيمة تصل إلى 2.9 مليار ريال قطري، وتوزيع أرباح نصف سنوية مما يجعلها أول مؤسسة مالية تتبنى هذا النهج، هذا إلى جانب ترقب نتائج أرباح الربع الثالث للعام 2024. وشهد مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم أداء أفضل قليلا وسجل مكاسب شهرية بنسبة 4.4 في المائة خلال شهر سبتمبر 2024 مما يشير إلى اهتمام المستثمرين بقطاعات السوق على نطاق أوسع. أما بالنسبة للأداء منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، انخفض مؤشر بورصة قطر بنسبة 2.0 في المائة، مسجلاً بذلك أكبر انخفاض على مستوى الأسواق الخليجية، في حين سجل مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم مكاسب بنسبة 4.3 في المائة.

البحرين

أنهى المؤشر العام لبورصة البحرين اتجاهه الهبوطي ونجـ في تسجيل مكاسب شهرية بنسبة 2.8 في المائة بنهاية شهر سبتمبر 2024 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 2,012.77 نقطة. ودفع هذا الأداء القوي للمؤشر خلال الشهر في تعزيز الأداء منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، ودفعه مرة أخرى إلى المنطقة الخضراء ليسجل نمواً بنسبة 2.1 في المائة. وكان أداء المؤشرات القطاعية خلال شهر سبتمبر 2024 مائلاً بقوة لصالـ الرابحين، إذ سجلت 5 من أصل 7 مؤشرات قطاعية مكاسب خلال الشهر. وسجل مؤشر قطاع المواد الاساسية، الذي يضم سهم شركة واحدة فقط (ألومنيوم البحرين)، أكبر معدل نمو خلال الشهر بنسبة 13.3 في المائة بعد أن شهد سعر سهم ألبا مكاسب مماثلة خلال الشهر عقب أنباء عن سعي شركة التعدين العربية السعودية (معادن) إلى دمج قطاع الألمنيوم في أعمالها مع ألبا. وتبعه مؤشر القطاع الصناعي بتسجيله لمكاسب بنسبة 3.9 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 3,141.8 نقطة فيما يعزى بصفة رئيسية إلى ارتفاع سهم إي بي إم تيرمينالز البحرين (3.5 في المائة) وسهم شركة ناس (2.2 في المائة).

عمان

تراجع مؤشر سوق مسقط 30 بنسبة 0.8 في المائة في سبتمبر 2024 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,710.3 نقطة بعد أن سجل مكاسب بنسبة 1.8 في المائة الشهر السابق. وعلى صعيد الأداء القطاعي، سجل قطاعان من أصل ثلاث قطاعات في البورصة العمانية مكاسب خلال الشهر بقيادة مؤشر قطاع الخدمات الذي ارتفع بنسبة 0.42 في المائة، تبعه المؤشر المالي بمكاسب شهرية مماثلة تقريباً. وبالمقارنة، تراجع مؤشر القطاع الصناعي بنسبة 3.1 في المائة بنهاية شهر سبتمبر 2024 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 5,686.68 نقطة. وجاء سهم البنك الوطني العماني في صدارة أسهم المؤشرات المالية الرابحة بتسجيله لمكاسب شهرية بنسبة 7.4 في المائة خلال الشهر. من جهة أخرى، ساهم تراجع عدد من الشركات مثل شركة الأسماك العمانية (-16.2 في المائة) وشل للتسويق (-10.0 في المائة) في انخفاض المؤشر الصناعي خلال الشهر. في ذات الوقت، فانه على الرغم من التراجع الذي شهدته السوق خلال شهر سبتمبر، إلا ان سوق مسقط للأوراق المالية يعتبر ثالث أفضل الأسواق أداءً على مستوى الأسواق الخليجية منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه، بنمو بلغت نسبته 4.3 في المائة بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام 2024.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com